

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

التنمية المحلية المستدامة

محصلة حتمية لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الأستاذ: شتاتحة عمر

أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر

الأستاذ: سعد الدين عبد الجبار

أستاذ مؤقت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر

الملخص:

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة منا لدراسة اشكالية مطروحة والتي صيغت على النحو التالي: " الى أي مدى يمكن الربط بين التأصيل الأكاديمي لنظرية التنمية ومقوماتها، وبين امكانية الوصول بها الى اعلى درجات التطبيق؟"، وما قدمناه في هذا العمل كان تجربة للخوض في حيثيات المالية المحلية، ومداخل الإدارة المحلية في الجزائر ممثلة في الجماعات الإقليمية، هذا إلى جانب محاولة إبراز أركان وأواصر التنمية المحلية المستدامة على ضوء المقاييس العالمية خاصة ما تعلق بالبيئة والحفاظ على حظوظ الأجيال المستقبلية في حقها في العيش الكريم، ولا يتأتى ذلك إلا بتحريك عجلة المشاريع والبرامج التنموية التي تتحو هذا المنحى، ورصد الموارد الطبيعية والمالية الكافية لهكذا مشاريع، دون هدر للمصادر الطبيعية مع تركيز على الطاقات المتجددة، وحسن التسيير للتمويل المحلي تحصيلاً وإنفاذاً، ولقد رأينا في مسار بحثنا هذا أنه لا يتم الربط بين مختلف زوايا العملية التنموية المحلية إلا بتكثيف الموارد البشرية الكفاءة على النحو الذي يحقق الهدف المطلوب.

و من خلال تطرقنا للموضوع والمتعلق بالتنمية المحلية المستدامة، وجدنا أن هناك ارتباطاً تأصيلياً لمفهوم التنمية، منذ انحصار كُنْهها في مصطلح النمو إلى صدور بيان مؤتمر القرن 21، والذي أدرج مراعاة الجانب البيئي في العملية التنموية كركن أساس إلى جانب البعد الاجتماعي والاقتصادي، وقرنَ استمرارية التنمية واستدامتها في التفكير الجدي في مستقبل الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية - المالية المحلية - النمو - التنمية المحلية المستدامة

Abstract:

This has been a study in its presentation an attempt to study the problematic and that have been formulated as follows: "To what extent can the link between rooting for academic theory development and its components, and the possibility of bringing it to the top of the application degrees?", And what we have presented in this work was the experience to go into local financial merits, and the entrances of the local administration in Algeria represented in the regional groups, along with an attempt to highlight the corners and bonds of local sustainable development in the light of international standards, especially those related to the environment and preserve the chances of future generations in their right to a decent living by moving the wheel projects and development programs that tend this trend, and monitoring of its natural and financial resources for such projects, without waste of natural resources with a focus on renewable energies, and good governance for local funding, and we have seen in the course of our research that there is no link to the various local development process corners only by adapting human resources to achieve the desired goal.

And through analysing the topic linked to the local development sustainable, we found that there is an original link concept of development, since the decline of what they were in term growth to the issuance of the statement of the 21st century conference, which took into account the environmental aspect in the development process, the basis of cornerstone along with the economic and social dimension, and link continuity and sustainability of development with serious thought to the future of the coming generations.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

تمهيد:

لطالما ارتبط تعريف التنمية بالخلفية العلمية الأكاديمية، و الاستراتيجيات النظرية للمدارس الاقتصادية، وانطبع ذلك على سياسات التخطيط للحكومات المتعاقبة، ففي كثير من الدول ترتبط التنمية بالتصنيع، و ترمز إلى تحقيق الاستقلال في أخرى، بل هناك من يصفها بعمليات التمدن والتوسع في إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، و من يراها مقترنة بالحفاظ على البيئة... إلخ، وهذا التداخل الذي يميز مفهوم التنمية هو الذي سيدفع بعدئذ إلى عملية تمجيد مفاهيمي للتنمية منسجم عبر مختلف النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية والثقافية والبيئية، ذلك أن الاقتصار على البعد الاقتصادي في تعريف التنمية يظل قاصرا عن تقديم المعنى المرجو والمناسب لها، وبالمقابل، التنمية تركيزاً على تحسين لشروط الحياة بتغييرها في الاتجاه الذي يكرس الرفاه المجتمعي.

مشكلة الدراسة: ومن هنا تبرز معضلة الربط بين ما هو نظري أكاديمي وبين الواقع الذي يزداد تازماً بإسقاطه على الدول المتأخرة، والسؤال الذي يمكن طرحه والسير على منوال الاجابة عليه هو: **إلى أي مدى يمكن الربط بين التأصيل الأكاديمي لنظرية التنمية ومقوماتها، وبين امكانية الوصول بها الى اعلى درجات التطبيق؟**

اهمية الدراسة: إن التنمية في مختلف أشكالها وتصوراتها، تتعلق بعمليات هادفة و مستمرة في بعديها الزماني والمكاني، و تراهن على التغيير الايجابي والمتجدد، و تنطوي في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه ماديا و معنويا بتغيير اتجاهات الناس و تقاليدهم و ميولهم؛ إن تشخيص التنمية المحلية المستدامة في الجزائر باعتبارها أداة أساسية لتحقيق فرص الحياة الكريمة، وخلق بدائل اقتصادية تؤسس لرفاهية المواطن على مدى الأجيال مطمح إنساني جاد، و هدف اجتماعي تصبو لتحقيقه جميع الحكومات، وباعتبار أن الجماعات المحلية تقدم خدمات أساسية وضرورية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق التنمية المحلية الشاملة بأكبر معدلات ممكنة، فإنها بحاجة إلى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد.

اهداف الدراسة:تهدف من خلال تناول هذا الموضوع الى:

- ✓ ابراز مفهوم التنمية المحلية في فكر المدارس الاقتصادية؛
- ✓ ابراز روح الاستدامة والاستمرارية في التنمية المحلية؛
- ✓ رصد الموارد الطبيعية والمالية لتمويل التنمية المحلية؛
- ✓ مقارنة مدى نضج الفكر التنموي بالواقع المعاش او المنشود؛

فرضيات الدراسة:

- تتفق المدارس الفكرية الاقتصادية -خاصة منها الحديثة- في تأصيلها للتنمية المحلية المستدامة على انها تحصيل للتنمية
- حتى توصف التنمية بأنها مستدامة عليها ان تراعي في مصادرها من جهة واستهدافها للأجيال القادمة من جهة اخرى كل المتطلبات البيئية.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

و لكي نلقي مزيداً من الضوء على موضوع التنمية سنحاول في هذه الورقة البحثية الاقتراب أكثر من مفهوم التنمية المحلية المستدامة ودور الجماعات المحلية في تجسيدها من خلال :

■ التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة؛

■ مقومات التنمية المحلية المستدامة ؛

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيدين العالمي و الإقليمي يلمس التطور المستمر و الواضح لمفهوم التنمية وصفاً و محتوى، وكان ذلك استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، و انعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكت عبر الزمن في هذا المجال¹.

المطلب 1: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

نظراً لأهمية التنمية، والسعي الحثيث لتحقيقها في واقع المجتمعات الإنسانية - سيما المتخلفة منها - فإن مفهوم التنمية أصبح عنواناً للكثير من السياسات والخطط والأعمال، على مختلف الأصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلاً بالكثير من المعاني والتعميمات، والذي يأخذ بمضامين جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الاهتمامات الإنمائية، مما طرح على الصعيد المؤسساتي والفكري مفهوماً لنموذج إنمائي جديد.

الفرع الأول: التنمية، المعنى و المحتوى

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت التنمية شعاراً يُرفع في كل مناسبة ويُعلّق في كل منبر، وراح العلماء والباحثون من مختلف فروع العلوم والمعرفة يخوضون في منطلقاته وغاياته مما أعطاه صبغةً شمولية لجميع ميادين الحياة .

1. تعريف التنمية: تناولت العديد من المؤلفات مفهوم التنمية وأبعادها إلا أن الوصول إلى المعنى الدقيق لها والمقبول لكافة المهتمين كان بمثابة التحدي الأكبر للباحثين وصانعي السياسات، ما جعل البحث في الموضوع يتصف بالاستمرارية و التجدد ، وسنحاول أن نستعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية بشيء من التدرج في مستوياتها.

1.1 التنمية لغةً: في معجم اللغة العربية المعاصرة²، ومن الناحية اللفظية جاءت التنمية كالتالي:

نَمَى يَنْمِي، نَمٌّ، تَنْمِيَةٌ، فَهُوَ مُنَمٌّ، وَالْمَفْعُولُ مُنَمًى :

- نَمَى إنتاجه زاده وكثره ، رفع معدله. نَمَى النَّارَ : أشبع وقودها . نَمَى الأمرَ : طوره " نَمَى العلاقات بين البلدين - تنمية التعاون الدولي - شجّع التَّنْمِيَةَ الإقليمِيَّةَ لمنطقة الخليج ، - نَمَى شركته / مواهبه . "
- نَمَى ذاكرته : أنعشها وقوّاها " التَّمَارِين البدنيَّة تُنَمِّي الجسمَ . " والملاحظ من حيث المعنى اللغوي اختلاف المقصود بمفهوم التنمية عن النمو فمثلا في القاموس العربي مثلاً يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يُعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة و يتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية³، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو أي انه فيها عنصر التعدد و الفعالية⁴، فالنمو يحتاج إلى إدارة قصيرة المدى منحصرة في مواجهة التقلبات الاقتصادية و معالجة المشاكل الناجمة عنها، و المحافظة على المعدل المحقق و زيادته، والتنمية تحتاج إدارة طويلة المدى موجهة أساسا إلى تغيير جذري للهياكل القائمة والوصول إلى حالة النمو⁵.

2.1 التنمية اصطلاحاً: اتسم مفهوم التنمية بالمرونة و التمحور عبر جميع مراحل الفكر الإنساني، وازداد تخصصاً بعد الحرب العالمية الثانية وبالذات خمسينات القرن الماضي، بعد تزايد الاهتمام بقضايا التخلف و التنمية نتيجة لتعاظم حركات التحرر في البلاد المستعمرة، وانتشار جمعيات المناهضة للعبودية في بقاع العالم، وتركز الاهتمام في كيفية مواجهة المشاكل الأساسية: الفقر - التخلف - التبعية

يمكننا أن نسوق تعريف "مائير وبالديوين" (Meir & Baldwin)، اللذان يعتبران التنمية " كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"⁶

و يمكن إدراج مفهوم (كندلبرجر KindleBerger) الذي يؤكد على أن التنمية هي عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمه في المؤسسات الفنية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها."⁷

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيتصور التنمية الاقتصادية في "عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها، إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية."⁸ من خلال التعاريف السابقة يكن استنتاج التدرج المفاهيمي لمعنى التنمية، فمن نظرة تقليدية ترى أن المقياس الاقتصادي البديل و الشائع للتنمية كان استعمال معدلات نمو الدخل الفردي⁹ - لذلك كان توجه الاقتصاد نحو توليد وزيادة دورية في الدخل القومي أهم من معدلات النمو السكاني، إلى نظرة حديثة تؤكد أنها عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام و تتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليلاً في التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر¹⁰، و بوجه عام فان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صافية فحسب بل تتضمن، أكثر من جانب، وثقهم من أكثر من بعد، فضلا عن أنها نموذج يبلور التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية والاجتماعية والتوجهات العامة للعادات والمعتقدات.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية عبر الفكر الاقتصادي

سنحاول تتبع تلك الاتجاهات التي مر بها مفهوم التنمية الاقتصادية والتعرف ولو بصورة موجزة عن التطور في المفهوم كما جرى عبر الفكر الاقتصادي حتى ندرك بدقة ومن منظور شامل عملية التنمية.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

1. المفكرون التجاريون

شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر إلى السابع عشر على صعيد الفكر الاقتصادي، ظهور الأفكار "الميركانتيلية"، يعتقد التجاريون أن أساس الثروة يتمثل في تحصيل الموارد الاقتصادية المتوفرة-المعادن النفيسة-، لذلك يمكن القول بأن مفهوم التنمية عند هم تتمثل في نظرتهم إلى خلق فائض في الإنتاج من خلال التركيز على التداول الذي يحقق الوفرة في المعدن النفيس ، ويمكن ربط ذلك بمجموعة من السياسات والإجراءات من أهمها¹¹:

أ- تدخّل الدولة من خلال سياستها التجارية في تحقيق التنمية بتشجيعها للأنشطة المشتغلة بالتصدير.
ب- يعتقد التجاريون أن نمو الإنتاج يتوقف على القوة العاملة في الدولة، ومن هنا فنمو السكان يعتبر عامل مساعد للنمو ومصدر قوة للاقتصاد.

2 المفكرون الطبيعيون

لقد كانت المسألة الأساسية التي طرحها الطبيعيون فيما يتعلق بالبنیان الاقتصادي، تتمثل في كيفية زيادة الدخل الوطني انطلاقاً من مفهومهم للمصدر الأم-الزراعة-ويمكننا القول بان الإشكالية عندهم تقوم على فكرتين¹²:

أ — فكرة الناتج الصافي أو الفائض في كميات الإنتاج عن تلك التي تكون قد استخدمت في عملية الإنتاج، فقد قام تحليلهم على أساس أن ذلك هو قوام الثروة ومنبع الرفاهية الاقتصادية، ولذلك بحثوا في الشروط والأوضاع التي تحقق أقصى ناتج صافي ممكن.
ب — فكرة دورية عملية الإنتاج التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الفائض، بحيث يمكن استمرارية العملية لفترات متوالية.

3 الاقتصاديون التقليديون

هدف التقليديون الى البحث عن أسباب نمو الدخل على المدى البعيد وآليات عملية النمو، وجاء مؤلّف آدم سميث (Adam Smith) المعنون "دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم" تعبير عن الاهتمام بمشكلة التنمية الاقتصادية، إذ أنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعوقه، وأوضح ريكاردو أن الرأسماليون الذين يوجهون عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم، يقومون بذلك طالما زادت معدلات الربح حدوداً معينة، وعندما تنعدم الأرباح، أو تقترب من الصفر تسود حالة الركود، وتحدث حالة اللانمو¹³.

4 المدرسة التقليدية الجديدة ومفهوم التنمية

تقر هذه المدرسة أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال نمو عناصر الإنتاج متمثلة في العمل ورأس المال والتكنولوجيا، كما أن السوق الحر قادر على توجيه هذه العناصر لاستخداماتها المثلى دون تدخل من قبل الحكومة

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

، وأن التنمية تأخذ مكانها في خطوات بسيطة مستمرة ومترابطة في غالب الأحيان، و المنافسة الحرة بصفة عامة — هي السياسة الأكثر كفاءة لدعم عملية التنمية .

ولعل أفضل من صاغ رؤية التقليديين الجدد في مجال التراكم والنمو والتغيير التكنولوجي هو الاقتصادي الأمريكي الشهير "روبرت سولو R.Sollow" في نموذج الذي نشره سنة 1956 تحت عنوان "مساهمة في نظرية النمو الاقتصادي" ، وهو النموذج الذي أصبح لدى الكثيرين مفتاحاً لفهم عمليات النمو في كثير من الاقتصاديات الصناعية المتقدمة¹⁴ ، وفي عملية النمو الاقتصادي يراهن التقليديون الجدد على أهمية تراكم رأس المال لتحقيق النمو. والمقصود هنا، أن هذه الكثافة لرأس المال تتحقق عندما يتزايد رأس المال بمعدل أكبر من معدل زيادة عنصر العمل، و تؤدي تلك الزيادة إلى ارتفاع إنتاجية العامل بشكل واضح.

5 المفهوم الكينزي للتنمية

لقد شكل التحليل الكينزي رسماً لطريق التدخل للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي؛ وأن مفهوم التنمية الاقتصادية عنده يمكن النظر إليه من خلال حالة الاستخدام الكامل. إذ أن نظرية الاستخدام تحلل الكيفية التي يؤدي بها ارتفاع الاستثمار أو الاستهلاك أو أي جزء آخر من مكونات الإنفاق إلى مستوى الناتج الوطني وذلك من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة بدرجة أعلى من خلال الإنفاق الحكومي الموجه لتحريك الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي، ودون ريب فإن حدوث هذه التطورات تعد تجسيدا للتنمية.

6 المفكرون الكينزيون الجدد

تجسدت آراء هذا الجيل في نماذج النمو الداخلي ، ومن أهم روادها هارود Harroud و دومار Doumar الذين حاولوا من خلال نمودجهما التركيز على جانبي الاستثمار و الادخار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ، و قد صاغا نتيجة بحثهما في شكل العلاقة الرياضية التالية¹⁵ :

$$g = \Delta Y / Y = S / K$$

حيث: S : معدل الادخار القومي K : معامل رأس المال g : $\Delta y / y$: معدل النمو الاقتصادي

إذا :- هناك علاقة طردية بين معدل النمو والادخار

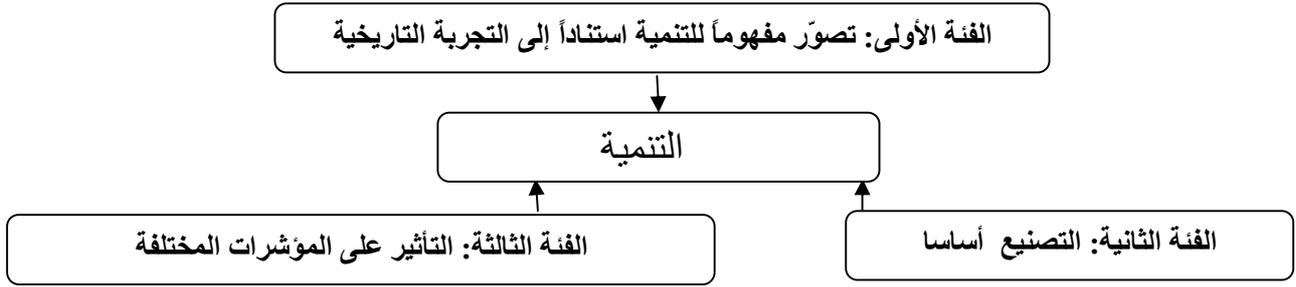
- هناك علاقة عكسية بين معدل النمو ومعامل رأس المال

وعليه فان النموذج يبين إن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو.

لا شك وأن هذه المراحل في تطور مفهوم التنمية كانت الأساس الذي أقيمت عليه نظريات التنمية الاقتصادية خلال المنتصف الثاني من القرن الماضي ، والتي ألهمت أفكار الباحثين في الدراسات الاقتصادية، فقد بدأ يتبلور مفهوم التنمية عقب استقلال مجموعة كبيرة من الدول المتخلفة خلال عقدي الخمسينات والستينات من خلال مشروع حكوماتها في اتخاذ ما يلزم لتغيير واقعها الاقتصادي والاجتماعي، مما أفرز على الصعيد الفكري مجموعة تصورات لمفهوم التنمية يمكننا تصنيفها ضمن ثلاث فئات:

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الشكل رقم (01) : التصورات الفكرية للتنمية



من إعداد الباحث انطلاقاً من: رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2007، ص 17 .

المطلب 2: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

حلّصنا فيما سبق أن أصل التنمية ناتج عمل الإنسان على تحويل عناصر مكونة للبيئة إلى ثروات ، أي إلى سلع و خدمات تقابل حاجات الإنسان ، هذا التحويل يعتمد على الجهد الإنساني و ما يوظفه من معارف علمية ، و ما يستعين به من أدوات و وسائل تقنية، فالتنمية بهذا المعنى هي تغيير في البيئة يهدف توازنها الفطري ، و يصل إلى درجة الإضرار بها إذا تجاوز قدرة الفطرة البيئية على الاحتمال ، و قدرتها على استعادة التوازن و سد التصدّعات مستقبلاً، و من هنا ظهرت أهمية التنمية المستدامة .

الفرع الأول: مدخل لمفهوم التنمية المستدامة

منذ أن اعتمد استعمال مصطلح التنمية المستدامة على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، تم الاضطلاع بجهد كبير لتحديد مفهومها على مختلف المستويات دولياً ومحلياً، وسنحاول في هذا الفرع الإلمام بجوانب مختلفة للمفردة .

1. رؤية تاريخية لتدرج المصطلح : في النصف الأخير من القرن العشرين، ظهرت أربعة محاور رئيسية شغلت بال

شعوب العالم :السلام والحرية والتنمية والبيئة¹⁶، حيث كانت التنمية والنمو الاقتصادي ركيزة الفكر الاقتصادي في هذه الفترة بسبب ديناميكية نمو الصناعة، وانتشار التكنولوجيا، والعولمة التي كان لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي الحالي للدول، مما أدى إلى تغيير كبير في هيكل السوق والتجارة العالمية¹⁷. فانبثقت من اجل تأصيل هذه المفاهيم والتمهيد لتحقيقها عدة مؤتمرات عالمية ولجان على أعلى مستوى ،كان أهمها مؤتمر ستوكهولم في جويلية 1972 المعني بالبيئة البشرية. وقد مثل مؤتمر ستوكهولم أول محاولة من جانب المجتمع الدولي لمعالجة العلاقات ما بين البيئة والتنمية، وكان من النتائج الهامة للمؤتمر ما تم فيما بعد من إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وبدأ البحث عن مفهوم جديد للتنمية أكثر تنوعاً يتعلق بحدود قاعدة الموارد الطبيعية وتقوم الاعتبارات البيئية فيه بدور مركزي¹⁸

إن كان مؤتمر ستوكهولم و الدورة الاستثنائية بنيروي (ماي 82) ركزا على إدراج البيئة في التخطيط الاقتصادي العالمي، فإن معظم البلدان النامية كانت تشهد تدميراً بيئياً بسرعة و حجم لم يُر لهما مثيل من قبل. وقد

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

عانت الكثير من البلدان حديثة التصنيع من تدهور هائل في بيئتها لذلك طلبت الجمعية العامة، في قرارها 161/38 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1983، من اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية أن تقترح استراتيجيات بيئية طويلة الأجل لإنجاز التنمية المستدامة بحلول عام 2000 وما بعده¹⁹، وظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة وتمت صياغته من خلال تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي ترأستها السيدة بورتلاند - وزيرة سابقة للنرويج²⁰ وتجدد الإشارة إلى انه قد سبق تعبير التنمية المستدامة تعبيرات أخرى لم تلق قبولاً مثل:

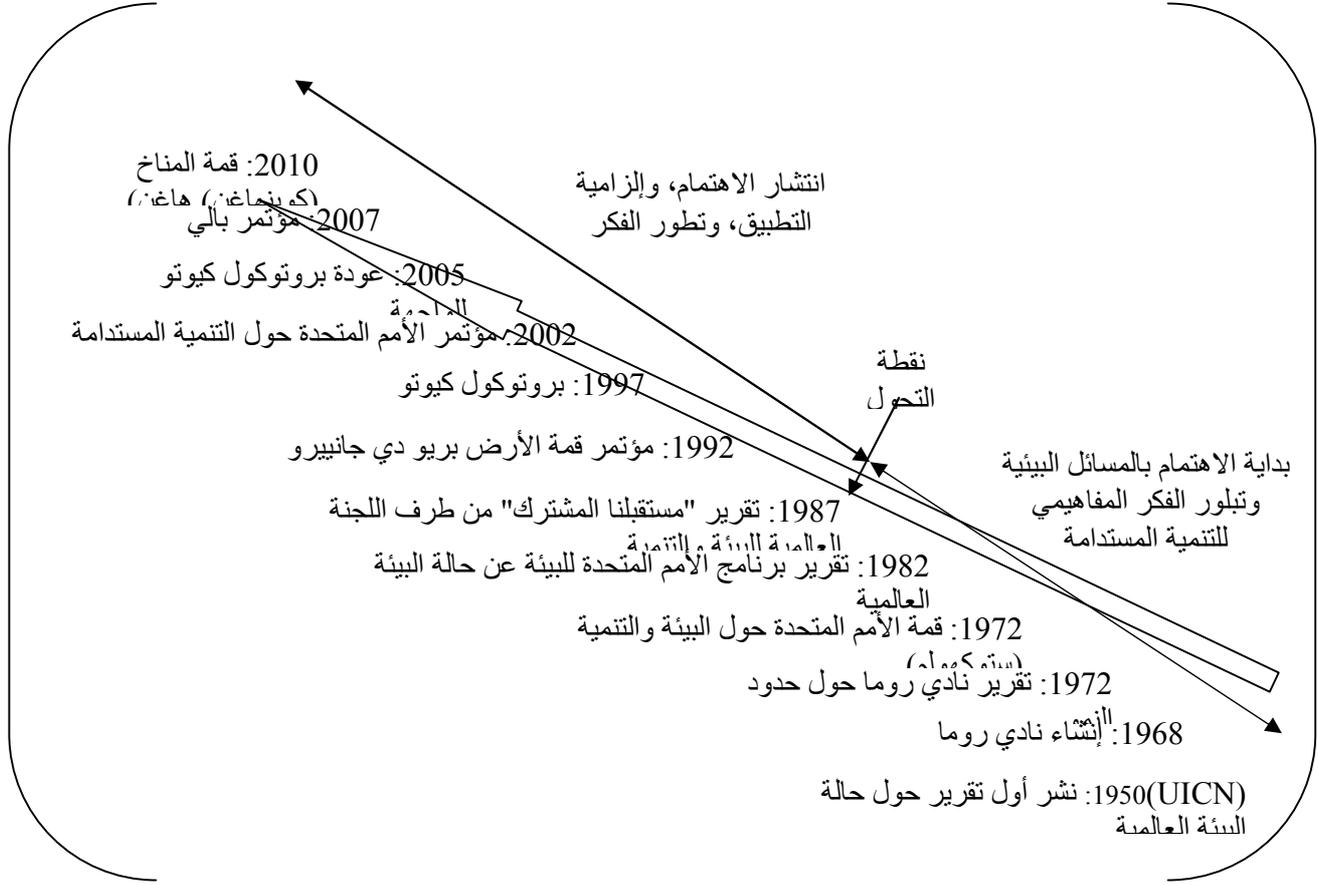
أ- التنمية الإيكولوجية : التي تُعنى بالمعايير الإيكولوجية والتوازن البيئي.

ب التنمية العضوية (الشاملة): التي تُعنى بنمو جميع قطاعات الاقتصاد والمجتمع نمواً متوازناً.

واختلف العلماء في تفسير معالم التنمية وأبعادها الاقتصادية وتوافقها مع البيئة - واعتقد الاقتصاديون أن التكنولوجيا ستكون قادرة على حل مشاكل ندرة الموارد بابتكار البدائل مثل اللدائن محل بعض المعادن - ولم يفتنوا إلى خطر مشكلة التلوث مثلاً وأثارها على استمرار التنمية في البلاد المتقدمة والنامية على السواء²¹، وفي جويلية 1992، أي بعد 20 سنة بالضبط من مؤتمر ستوكهولم، اجتمع قادة العالم في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية- قمة الأرض- ولقد كان المؤتمر نقطة تحول هامة في إعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية صوب إدماج الأبعاد البيئية في الأهداف الاقتصادية والإنمائية. وفيما بعد اعتمدت الجمعية العامة في القرار 191/47 المؤرخ 22 ديسمبر 1992 ترتيبات مؤسسية دولية جديدة تشمل إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وفي عام 1997، اضطلعت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة باستعراض السنوات الخمسة لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية²²، ثم تلاه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف باسم ريو + 20، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في جويلية 2012، ورُيو + 20 هو فرصة للابتعاد عن سير الأمور كالمعتاد ولاتخاذ إجراءات لإنهاء الفقر، والتصدي للتدمير البيئي، وبناء جسر إلى المستقبل، وركزت المناقشات الرسمية فيه على موضوعين رئيسيين هما: (أ) اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ و (ب) الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة... الشكل الموالي يوضح كونولوجيا تبلور مفهوم التنمية المستدامة عالمياً، حيث نلاحظ أن اهتمام البشرية بموضوع البيئة مرَّ عبر مرحلتين: (1950-1982) وفيها تبلورت أفكار التنمية المستدامة انطلاقاً من تهديدات انهيار البيئة، (1989- إلى يومنا) وفيها أقرت المؤتمرات على ضرورة تطبيق نتائج الدراسات البيئية خاصة منها ما تعلق بالمناخ و الأرض و ضرورات الإنسان.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الشكل رقم (02) : كونولوجيا تبلور مفهوم التنمية المستدامة



المصدر: ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011،

2. التنمية الصناعية المتواصلة بيئياً:

رغم أن الصناعة كانت وراء معظم مشاكل البيئة فلا يمكن الاستغناء عنها بل تطويرها لتتوافق مع البيئة النظيفة. وقد شاركت الشركات الصناعية العالمية الكبرى في مؤتمر الغرف التجارية في روتردام سنة 1991 الذي صدر عنه التزام أخلاقي لهذه الشركات بمراعاة البعد البيئي في الصناعة كخطوة هامة نحو تصحيح مسار الصناعة والتكفير عن سيئاتها الماضية. كما خصصت بعض الشركات جوائز ضخمة لمن يساهم في تحسين البيئة، ومن أجل صناعة نظيفة تُقدّم الأمم المتحدة الخطوات التالية²³:

- 1- تحديد أهداف شاملة رسمياً لجعل الإنتاج نظيفاً عام 2000م والصناعة متواصلة بيئياً عام 2020م.
- 2- تشجيع الإنتاج النظيف والصناعة المتواصلة بيئياً من خلال آليات السوق والمعاملة الضريبية المحزّية.
- 3- إلزام الشركات العالمية بنفس المعايير خارج وداخل أوطانها .
- 4- التوعية بخسائر التلوث المباشرة والغير مباشرة .
- 5- إدخال مفاهيم البيئة الآمنة للفرد والمجتمع في كافة مراحل التعليم بدءاً من الحضنة إلى الجامعة .
- 7- إشراك المجتمعات في آلية التنمية المستدامة بجهود وسائل الإعلام والثقافة للجميع

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الفرع الثاني : التنمية المستدامة

من اجل الوقوف على مفهوم التنمية المحلية المستدامة وجب المرور على جوانب ومؤشرات وإجلاء الغموض عن التنمية المستدامة أولاً لذا سنستعرض في هذا الجزء كل ما يتعلق بها.

1. تعريف التنمية المستدامة

عانت التنمية المستدامة من التراحم الشديد في التعريفات والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات التي ضمنت عناصر و شروط هذه التنمية. وهناك صنفين من التعاريف²⁴

الصنف الأول: تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وهذه تعاريف أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والعملية والتحليلي منها:

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

الصنف الثاني: تمثل تعاريف أكثر شمولاً ، وسنورد منها ما يلي:

حسب تقرير بروتلاند " إن التنمية المستدامة توضع في الحسبان عند اتخاذ قرار التنمية ، الأبعاد الاجتماعية و البنية الاقتصادية "²⁵ يرى (Paul Chatterton & Sophie Style) أن مفهوم التنمية المستدامة يدور حول الاستهلاك الأخلاقي، وظروف العمل الجيدة، والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، والمساواة، والمشاركة المجتمعية والاستبعاد الاجتماعي²⁶، كما تعرف التنمية المستدامة على أنها " عملية التنمية الاقتصادية التي تلبى أمانى و حاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"²⁷، وهذا يوافق تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1989 ، و يعرفها وليم رولكز هاوس (W.Ruckels H) مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقضة"²⁸ وتراعي هذه التعاريف وغيرها ما يلي :

➤ لا يمكن أبداً وبأى حال تجاهل الأجيال القادمة؛

➤ تربط النمو الاقتصادي بالقدرات البيئية بالشكل الملائم و المناسب؛

➤ تحدد أبعاد التنمية في المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و البيئي؛

➤ التوزيع العقلاني للموارد الطبيعية حاضراً و مستقبلاً بما يجعلها مستدامة نسبياً؛

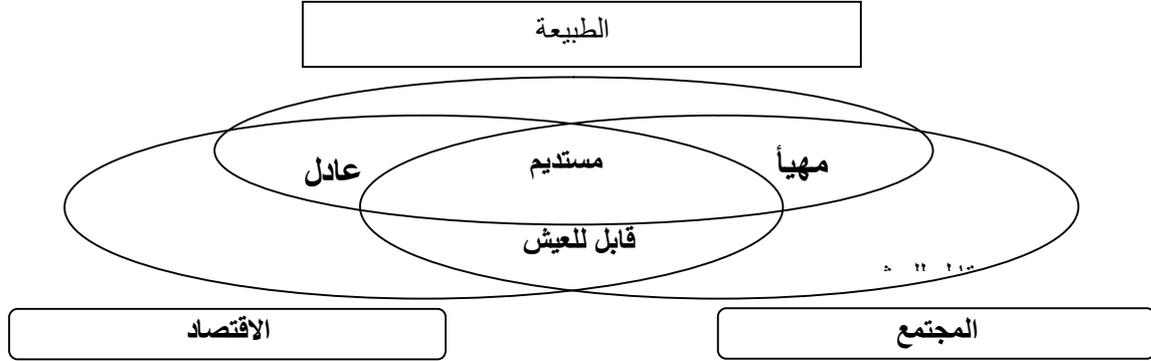
➤ واهم ما يمكن أن نستشفه منها هو قيمة الإنسان، ومكانة التكنولوجيا ، وضرورة العدالة .

من خلال ما سبق من توطئات يمكن أن نجمل التعاريف السابقة في مفهوم واسع وهو أن التنمية المستدامة تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار ، وتمتلك عوامل الاستمرار و التواصل ، و التي تنهض بالأرض ومواردها و ذلك بالنظر إلى البعد المكاني (البيئة) ، و الزماني (تلبية حاجات الأجيال اللاحقة)، وترقى بالإنسان إلى أسمى الصفات

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الأخلاقية على مستويين: أفقياً (محاربة الفقر عالمياً وحالياً) ، وعمودياً (الحفاظ على المصالح المستقبلية للأجيال القادمة)، وللتوضيح أكثر نترح الشكل التالي :

شكل رقم (03) : المرتكزات الثلاثة للتنمية المستدامة



المصدر: العايب عبد الرحمان، بقية الشريف، التنمية المستدامة والتحديات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ التنمية المستدامة والكفاءة الاستعمارية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 7-8 افريل 2008، ص 5.

1- أساليب التنمية المستدامة

إن الإيديولوجية التي تقوم عليها التنمية المستدامة تكمن في العلاقة التكاملية بين النمو و الرشادة في استغلال الموارد بأنواعها، أي ذلك التنسيق الفعال الذي يضمن حماية البيئة و الموارد دون استنزافها :

الشكل رقم (04) : أسلوبا تحقيق التنمية المستدامة



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من علي صالح ، مال حلاوة ،مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 132.

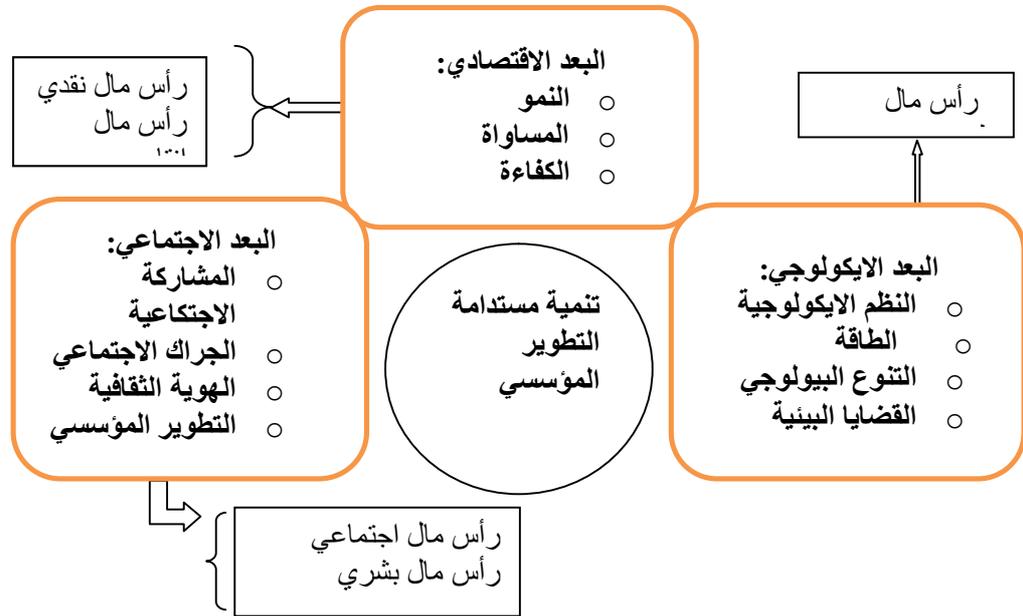
2- أبعاد التنمية المستدامة ومدى تكاملها

تُعَدُّ للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد مترابطة و متداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط و الترشيح للموارد²⁹ ،

والشكل الموالي يوضح هذه الأبعاد:

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الشكل رقم (05): تداخل أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بأنواع رأس المال



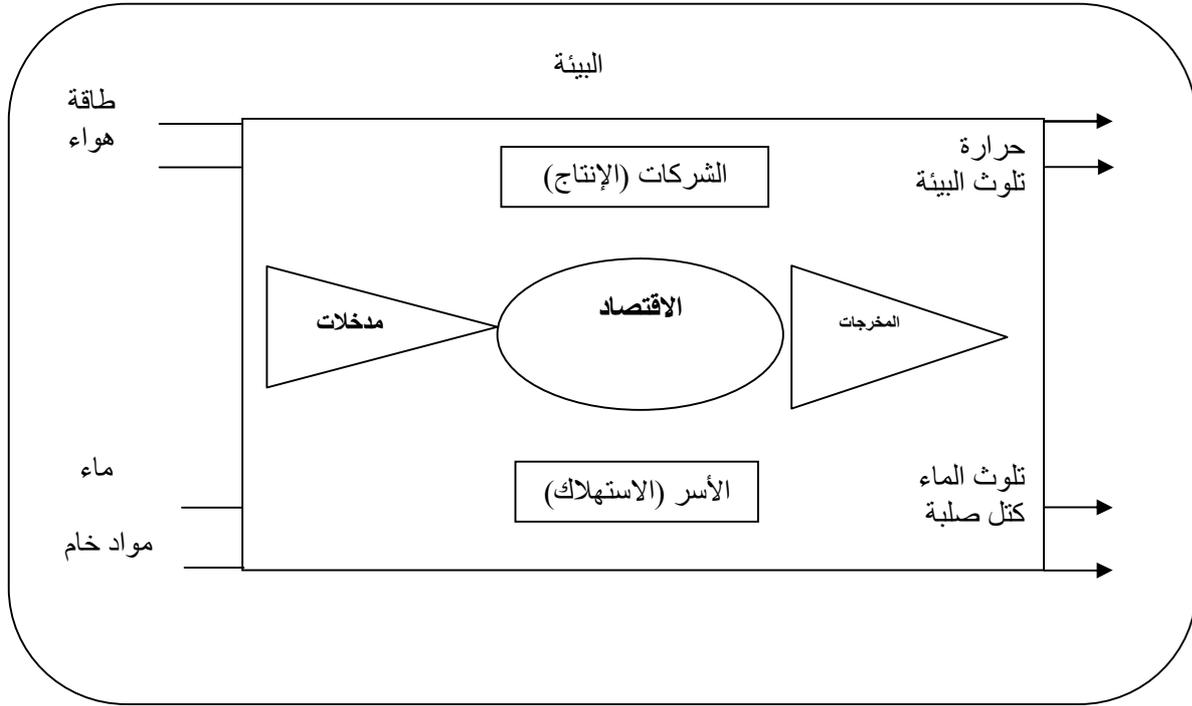
المصدر: من إعداد الباحث انطلاقاً من عثمان محمد غنيم، ماجد ابو زنت، مرجع سبق ذكره، ص 42-44.

الشكل السابق يظهر النظرة العقلانية للترابط بين أبعاد التخطيط لتنمية مستدامة والتي تنطوي بأبعادها الثلاثة على إجراء تغييرات رئيسية وضرورية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية للإنسان ، من اجل ذلك يحال الأمر إلى الهيئات الرسمية والمحلية لتطوير إدارة متكاملة تحيط بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي تؤثر ببعضها البعض بشكل مستمر ، ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة يجب أن تستند أبعادها على واقع مخزون رأس المال الذي يدمجها ، و رأس المال هنا هو الرصيد الذي يعكس قيمة الركيزة التي تعتمد عليها التنمية المستدامة ، ويضمن إلى حد ما تواصلها وتحيينها .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يضيف التكنولوجيا بعداً رابعاً باعتبارها المجال الذي يسمح بالربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بالشكل الذي يزيد في النمو الاقتصادي في ظل الحفاظ على البيئة، والرضا الاجتماعي، و آخرون يراهنون على أن البعد الرابع هو البعد المؤسسي المتمثل في الإدارة المحلية أو ما يطلق عليه جهة اتخاذ القرار ، حيث يرى أصحاب هذه الرؤيا أن بواسطتها ترسم و تطبق السياسات الدولة التنموية التي تتوقف نجاحها على مدى نجاح مؤسساتها و إدارتها في أداء وظائفها³⁰ .

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الشكل رقم (06) : تداخلات أبعاد التنمية المستدامة



المصدر : دوناتو رومانو ، الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة ، سلسلة مواد تدريبية قام بها المركز الوطني للسياسات الزراعية، في إطار مشروع منظمة التغذية و الزراعة للأمم المتحدة لصالح موظفي وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي لسوريا، دمشق، 2003، ص 45 .
 الشكل يوضح أن الأبعاد السالفة الذكر تشكل نظاماً حياتياً مترابطاً و متداخلاً ، فالعملية الإنتاجية التي يقوم بها المجتمع تستمد مُدخلاتها من عطاءات البيئة ، التي توفر الوسط الملائم لعملية التحول هذه ، فضلاً عن أنها تزودها بالطاقة ، غير أن مخرجات العملية الإنتاجية - وإن كانت توفر المادة الاستهلاكية - تُفرز عنها اختلالات لهذا الوسط البيئي وتحكم على زواله ، وهذا ما تسعى التنمية المستدامة لمحاربه،

3- الخصائص الرئيسية للتنمية المستدامة

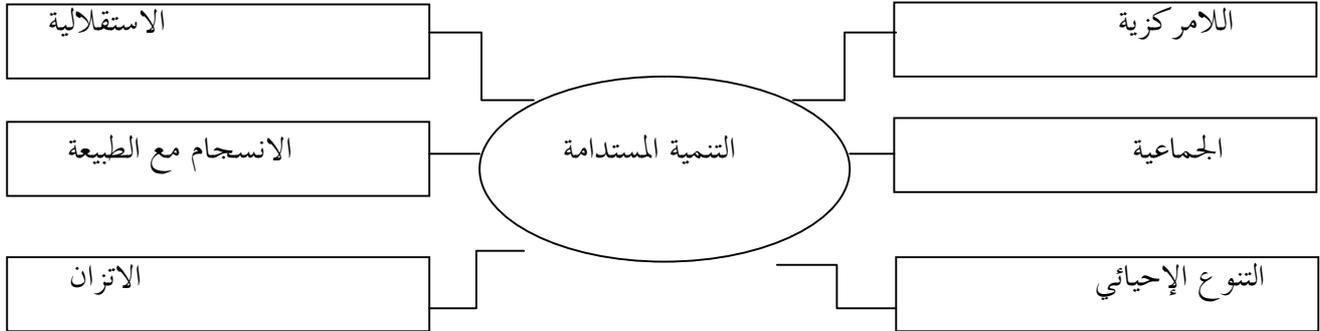
أكد كل من بويس و دونلاب أن خصائص التنمية المستدامة تتحدد في³¹:

- أ- اللامركزية: حيث يتم التركيز على الإنتاج المحلي من خلال لامركزية التحكم في الموارد
- ب- الاستقلالية: الاعتماد على التقنيات المحلية الملائمة للبيئة المحلية
- ت- الجماعية: التأكيد على التواصل على المدى البعيد من خلال التعاون بين الأفراد محلياً
- ث- الانسجام مع الطبيعة: وهنا يطغى مفهوم محوري مؤداه إن الإنسان جزء من الطبيعة
- ج- التنوع الإحيائي : و ذلك بخلق دورات زراعية تضمن إنتاجاً متنوعاً و ملائماً للواقع المحلي
- ح- الاتزان: تهتم التنمية المستدامة بالمفارقة الرباعية " الاستخدام- الحاجات - البيئة - الأجيال "
- خ- الحكم الراشد: وفيها تجسيد لأنماط من القرار ، وتتضمن الممارسات ، التشاور و معلومات شفافة بشأن القضايا البيئية ، و يبرز المسؤولية الاجتماعية³²

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

إن المدقق في هذه الخصائص يلمس و بوضوح أن التنمية المستدامة تجعل الأرضية الإقليمية المحلية قاعدة لها، وتتخذ من مبدأ اللامركزية منهجاً وسياسة لتحقيق أهدافها .

الشكل رقم (07) : خصائص التنمية المستدامة



المصدر : من إعداد الباحث انطلاقاً من عبوش سعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

المطلب الثالث: مدخل إلى التنمية المحلية المستدامة

تستأثر عملية التنمية المحلية باهتمام خاص من قبل جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، نظراً لما يترتب عليها من نموض بالمجتمعات المحلية ، ورفع مستوى الدخل و المعيشة للمواطنين³³ و مراعاة لمطالبهم الاجتماعية ، والسعي لتحقيق المصلحة العامة ، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاركة بين جميع الجهات المحلية الفاعلة ، في إطار من الثقة المتبادلة و الشفافية ، وذلك بتعزيز شرعية السلطة المحلية من قبل السلطة المركزية³⁴ ، ومن جانب آخر ، يشكل قطاع التنمية المحلية كما هو معلوم نقطة تلاق محورية تجمع السياسات القطاعية في سياق نظرة شمولية بهدف الحد من التفاوت الجهوي، كما تعتبر أمثل طريقة للتوفيق بين النجاعة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية مع الحفاظ على البيئة و هذا ما يجعلها ضمن سياق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

نلاحظ أولاً أن مفهوم "التنمية المحلية" لها معاني كثيرة ، و أوصاف عدة على شاكلة التنمية المكانية- تطوير القاعدة- تطوير ذاتي³⁵ ، ويوحى هذا -من خلال هذه التعابير الأولية- إلى ارتباط المصطلح بالإقليمية المحددة لقدرة التمويل المحلي، و في خضم الزخم الحاصل على مستوى الفكر التنموي الذي شهده العالم ظهر مصطلح التنمية المحلية، خاصة بعد النصف الثاني من القرن الماضي حيث زاد التركيز على المجتمعات المحلية باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة .

من هذا المدخل يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها: " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية، و الوحدات المحلية اقتصادياً و اجتماعياً و ثقافياً و حضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات " ³⁶

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

وجاء في مقال لـ (Suzanne Savey) من جامعة مونتريال: "أما في الواقع، يبدو لي أننا نستطيع أن نتحدث عن التنمية فقط عندما يكون هنا كإنتاج للقيمة وليس فقط المنتج. ومع ذلك، فإن عملية الانتعاش في الفضاء المحلي والذي يحرك التنمية. إذا كان الفضاء منتج اجتماعي فإن التنمية المحلية هي ببساطة قيمة للمجتمع الإقليمي"³⁷.

وتعرّف كذلك على النحو "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع لوحدات المحلية في الدولة"³⁸.

وهناك من يعرفها بأنها "حركة التغيير التلقائي الذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي"³⁹.

من خلال جملة التعاريف السابقة - وغيرها - يتراء لنا أن المقومات الأساسية للتنمية المحلية تنحصر في:

✓ أنها عملية تغيير مخططة من قبل سلطات محلية؛

✓ أنها مبنية على المشاركة الشعبية المحلية؛

✓ تهدف لتحسين المستوى المعيشي للمواطن؛

✓ تربط بين الأبعاد الثلاثة (البيئة - المجتمع - الاقتصاد)؛

✓ وفي الأخير، هي جانب مهم ولبنة أساسية من عموم التنمية؛

ومن خلال فهمنا المتواضع لما سبق نورد هذا التعريف الموجز: "التنمية المحلية هي عملية تغيير للأحسن تمس الواقع المحلي الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وتستهدف الرقي بطرق عيش المواطن المحلي، وتستمد مواردها من إقليمها المحدد، وشرعيتها من السلطة المحلية، وقيمتها من المشاركة الشعبية".

الفرع الثاني: التنمية المحلية المستدامة

تعكس التعاريف السابقة وبشكل واضح ارتباط التنمية المحلية بمعايير الاستدامة والشمول، فالتنمية المستدامة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع المحلي فيما يخصهم من القرارات، ووضع الخطط وتنفيذها، فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده بل مشاركة المجتمع تعتبر الذراع الأمثل لتكملة الجهد الحكومي. والشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية⁴⁰، هذا في ظل إيديولوجية تغلب عليها فكرة العدل والتوازن بين الأجيال.

التنمية المحلية المستدامة ليست وصفة طبية محددة، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف ثابت لها، إلا أنه يمكن أن نقول عنها أنها: "عملية خلق ديناميكية مستدامة في المنطقة التي تحشد الجهات المحلية الفاعلة حول تحديد وتنفيذ

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

مشاريعهم بشكل عام (الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية)⁴¹ ، كما تُعرّف على أنّها "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته و أهدافه ، وترتب هذه الحاجات و الأهداف وفقاً لأولوياتها ، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"⁴² ، واقرب التعاريف وأكثرها تفصيلاً هو أنّها "استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع ، تعمل على الربط بين الموارد المحلية و البيئة الخارجية ، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية ، و المواهب الفردية و العلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة و الاستمرارية و الاستدامة ، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي و المستقبلي ، من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلية (المجتمعات المستقبلية)" ⁴³ ، ويقصد بها أيضاً " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس من المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات و يعملون سوياً لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة و الاستدامة"⁴⁴ .

من خلال التعاريف السابقة ، يمكن أن نستنتج أن التنمية المحلية المستدامة ما هي إلا ربط تجانسي للتنمية المستدامة بالواقع المحلي ، وحيث أن هذين المفهومين - التنمية المحلية و التنمية المستدامة - يشتركان في البعدين الاقتصادي والاجتماعي بصفة إلزامية فإنه يجدر إدراج الأفق الزمني البعيد الذي يفرض الحفاظ على البيئة كوسط إنتاجي متحدد لجميع الأجيال هذا فضلاً عن البعدين المسارين " التكنولوجيا و الرشادة في التسيير المؤسسي " .

1. الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

ينظر إلى التنمية المحلية على أنّها عملية هدفها الأول والأخير هو إشباع الجانب المادي للإنسان فقط لكن بمفهومها المستديم تتسع دائرة أهدافها ، حيث يمكن أن نقسمها أهدافها إلى شقين أساسيين وهما:⁴⁵

الأول: أهداف الانجاز، وتشمل كل ما تحقّقه التنمية المحلية من منجزات مادية.
الثاني: أهداف معنوية، وهي كل المتغيرات السلوكية والمعرفية و المهارية التي تطرأ على أفراد المجتمع أثناء ممارستهم للتنمية.

أما بالنسبة للأهداف التي تندرج ضمن هذين الشقين فيمكن ذكرها على النحو التالي:⁴⁶

- حشد و تجميع الموارد البشرية والطبيعية والأموال المحلية و ترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) و تشجيع إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر و تعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي و الحضري بتكاتف و توحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم و الولايات و داخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات و إشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

- تحسين ظروف واطر حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية.
- العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء ونبذ الفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

2. مبادئ التنمية المحلية المستدامة

التنمية المحلية المستدامة مخطط تنموي يتجاوز متطلبات النمو الاقتصادي، و يتعدى وضيفة تصحيح الآثار غير مرغوب فيها، فأسلوبها يعتمد على الإتقان والتنفيذ الجماعي للخيارات والأولويات الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية والتكنولوجية من اجل إيجاد الحلول على المدى الطويل للمشاكل المحلية.

إذن فالتنمية المحلية المستدامة هي استراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية⁴⁷:

- التنمية هي عملية شاملة: ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.
- مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة: إن تقدم ورفاهية المجتمع ليس فقط بسبب المؤسسات الكبرى و المشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.
- الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية: إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات، التجهيزات،

المبحث الثاني : مقومات التنمية المحلية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المحلية المستدامة بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في إقامة أواصر التنمية، وتنفيذ مشروعاتها، وهذا يستوجب طبعاً تضافر الجهود المحلية الذاتية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في التنمية الوطنية.

المطلب 1: المرتكزات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة ينبي على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية بأبعادها الحيوية مع الأقاليم المشكلة لها من اجل تحقيق القدر الكافي من الأهداف المسطرة، و حتى تكون المشاورة رشيدة في تحديد أحسن الأهداف للتنمية المحلية وتعكس تطلعات المواطنين ينبغي أن تقترن بصياغة مشروع تنموي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية واعتماد مرتكزات أساسية أهمها⁴⁸:

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

أ- الرؤية الاستراتيجية: أي أن مشروع التنمية يجب أن يسعى لتمكين وجودية المواطن فيه وتوسيع نطاق خياراته
 ب- المشاركة الشعبية: يتعين أن يشارك في بلورة المشروع مختلف مكونات المجتمع المحلي مع مراعاة الاختصاص من أجل الفعالية⁴⁹، والمشاركة الشعبية بصفة عامة هي مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وحتى تقييم السياسة التنموية العامة سواء بمجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الوحدات الادارية للحكومة المركزية والمحلية.

ج- الشفافية: تبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين ضمانا للتشخيص السليم وللتخطيط العملي والتقييم الدقيق .
 د- المحاسبة: المشروع التنموي المحلي في المحصلة عبارة عن توافق وتبادل الالتزامات من أجل تحقيق نتائج وأهداف مشتركة، وأي إخلال بأي من هذه الالتزامات سيضر بمحمل المشروع .

هـ- الفعالية: فعالية المشروع التنموي المحلي رهين بدرجة مساهمة النتائج المتوقعة منه في تمكين السكان من القدرات الأساسية، وتوسيع نطاق خياراتهم الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى تحقيق المردودية والجودة والإنتاجية.

و- التوافق: توافق المعنيين دعامة لنجاح أي مشروع تنموي سواء أكان الأمر يتعلق بالمجالس المنتخبة رئيسا وأعضاء أو بالنسبة للشركاء المتدخلين محليا وهو نتيجة طبيعية للمشاركة الفعلية في التشخيص والتخطيط والتشاور والتنفيذ .

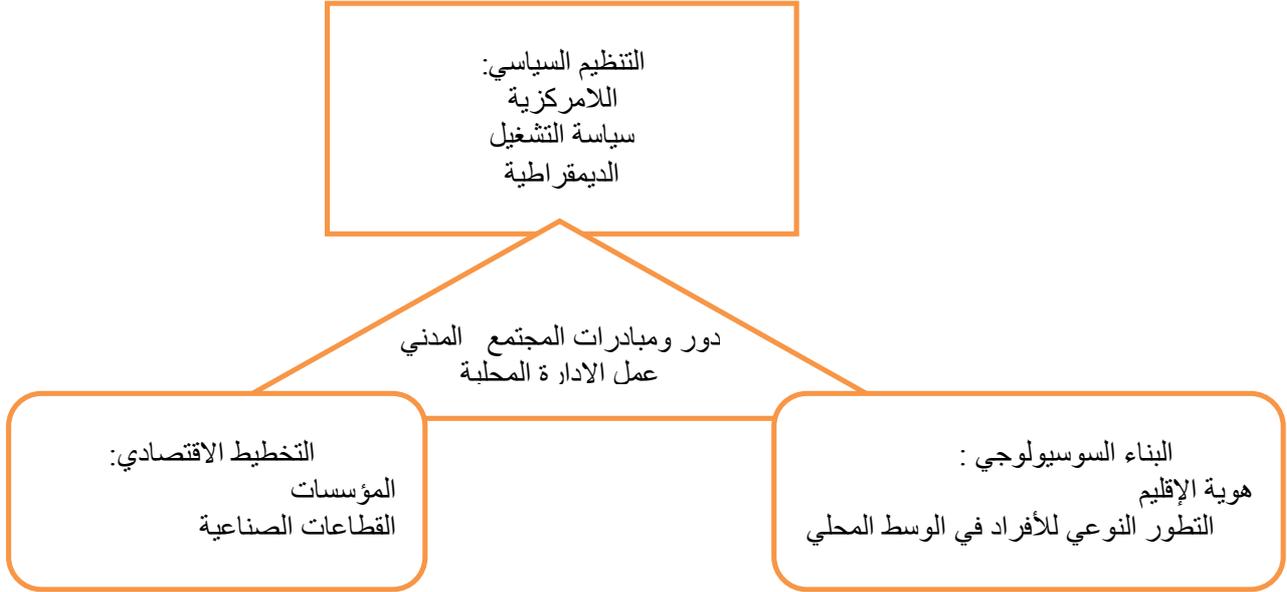
ك- الإنجاز: يعد القرب والتشارك والاشتراك، اللاتمركز واللامركزية والتواصل شروط أساسية لتأمين الإنجاز الذي يبنى على الكفاءة، الشفافية، الجودة والشجاعة والحد من هدر الوسائل والإمكانات.

ومنه فان على الجماعات المحلية إشراك المواطنين في الحكم بما يحقق تنمية مستدامة في الإقليم المحلي ويعمق المفاهيم الأساسية للديمقراطية داخل المجتمع ، و يكون هذا طبعا في سياق سياسة الدولة واستراتيجيتها العامة في التنمية المحلية المستدامة ، ومن اجل توثيق الجهود الحكومية و الجهود الشعبية في مسار التنمية، وإعطائها مقدارا من الفعالية يضيف نوعا من الرضا الجماهيري حاضرا ومستقبلا في ظل بيئة نقية بما يكفي وجب على السلطات المحلية خلق وسط من الشفافية في جميع معاملتها مع القاعدة الشعبية ، ولا يتأتى ذلك الا بربط الخطة التنموية بخطة مراقبة يشارك فيها كل المعنيين بالإقليم تحسيدا للتوافق المنشود وكنتيجة حتمية للمسؤولية الكبيرة تجاه الأجيال المستقبلية

والشكل التالي يبين الوسط البنوي لمرتكزات التنمية المحلية المستدامة ، و هو يختصر العلاقة بين الأبعاد الحقيقية للتنمية المستدامة و معاملات التنمية المحلية .

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

الشكل رقم (08) : الوسط البنوي للتنمية المحلية المستدامة



Source: Pierre-Noël Denieul, "Introduction aux théories et à quelques pratiques du développement local et territorial" Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger, 25-27 novembre 1999. (Programme local de promotion de l'emploi par le développement des petites entreprises Département de la création d'emplois et de l'entreprise Bureau international du Travail, Genève), بتصرف.

يرتكز الوسط البنوي للتنمية المحلية المستدامة أساساً على العمل الذي تقوم به الإدارة المحلية ممثلة في الجماعات المحلية التي تخلق من الهوية الوطنية هوية محلية لا تتنافى مع البناء المجتمعي للوطن وسطاً وخلفية متينة لانطلاقة التنمية المحلية المستدامة من خلال التخطيط الاقتصادي المكمل للمسار التنموي الوطني من جهة، ومن جهة أخرى ضمان العدالة السياسية مختصرة في عدالة فرص التشغيل والديمقراطية المشتملة على الشفافية والمساواة في فرص العيش الكريم.

المطلب 2: الإدارة المحلية و التخطيط المحلي

تتولى إدارة الشؤون المحلية في الدول -خاصة التي تتبنى مبدأ اللامركزية- هيئات و وحدات ادارية مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية في تقسيمات جغرافية تخضع لسلطة الحكومة المركزية و رقابتها في اطار قانوني يكفله الدستور، تعمل هذه الإدارات في ظل ممارستها لنشاطاتها في سياق مخطط محلي يتوافق مع سياسة التخطيط الوطنية للبلاد.

الفرع الأول : الإدارة المحلية

شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً بموضوع الإدارة المحلية ، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين و دورهم في عملية الحكم **Gouvernance** و تقليص ادوار الدولة و منح القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية⁵⁰.

ويقصد بالإدارة المحلية " ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية"⁵¹ ، يمكن أن نستوحي من هذا التعريف أصالة مفهوم اللامركزية

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

كسياسة منتهجة من طرف السلطة المركزية اعتباراً لأهمية الجماعات المحلية في التنمية الشاملة، وهذا ما يؤكد الأستاذ قباري محمد إسماعيل على أن مصطلح الإدارة المحلية " يعبر عن ذلك التنظيم الإداري التنفيذي البحث الذي لا صلة له بسيادة الدولة و إنما يحقق في الواقع ما يسمى باللامركزية الإدارية"⁵² بناءً على كل هذا يمكن أن نقول بان مؤسسات الإدارة المحلية تشكل في الواقع ذلك النسق التنظيمي الفرعي أو الوحدة التنظيمية الإدارية الفرعية للنظام العام للدولة⁵³ و هي على اتصال مباشر بالمواطن و تعمل لفائدته، مما يفرض وسطاً تشاركياً للتنمية بين السلطة المركزية والقاعدة الشعبية وتساهم الإدارة المحلية في تعزيز التنمية المحلية من خلال⁵⁴

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية و عدالة التمويل ؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات و على جميع المستويات بهدف الوصول إلى التنمية المحلية المستدامة ؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية و الريفية ؛
- الإشراف على توفير الخدمات الريفية للمجتمعات المحلية و تسيير النفايات الحضرية؛

الفرع الثاني : الحكم المحلي الراشد

الواقع أن الوصف الذي سبق حول الإدارة المحلية له إسقاط مباشر على ما يسمى بالحكم المحلي الراشد (الحكومة المحلية)، وهي وجه من أوجه الحوكمة - ولقد عُرِفَت بعدة تسميات مثل : الحاكمة ، والحكمانية، الحكم الراشد و الإدارة التريهة - والتي تعاطم الاهتمام بمفهومها و آلياتها في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة، و أصبحت من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية و الحكومة⁵⁵ ، أما الحكم المحلي الراشد وهو التوجه الذي يفرض نفسه كإستراتيجية حتمية في الوقت الراهن للتنمية القاعدية للاقتصاد، والقضاء على الفساد الإداري المتفشى بشكل يعيق الحراك التنموي المحلي ومن ورائه الوطني والدولي ، فيقصد به " استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي ، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"⁵⁶ و البيئية ، توطيداً لاستدامة هذه التنمية . وانطلاقاً من مفهوم الحكومة على أنها أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة للإدارة المحلية جاء الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في سبتمبر 1996 عناصر الحكومة المحلية الرشيدة Good Governance Locale و من خلالها مساهمة الحكم المحلي الراشد في التنمية المحلية المستدامة على النحو التالي:⁵⁷

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون ؛
- لا مركزية مالية و موارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي ؛
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي ؛

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

• هيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي ؛

هذا يؤدي بنا إلى أن الحكم المحلي هو أداة إدارة و في نفس الوقت نهج معرفة ما يشغل بال السكان على المستوى المحلي ، وهو ما يتسق مع هدف مشروع التنمية⁵⁸ المحلية المستدام ، ومنه فالحكومة المحلية هي الوضعية التي توضح ارتباط الديمقراطية بالتنمية⁵⁹

الفرع الثالث : إستراتيجية للتخطيط المحلي

لقد كان التخطيط الاقتصادي حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، يكاد يشكل ظاهرة مشتركة بين قسم كبير من الدول المتخلفة، باعتباره أسلوب وأداة للتنمية أملت الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بها⁶⁰، من هذا المنطلق يمكن إجمال تعريف التخطيط في دوره وشمول خطواته على انه "عملية يمكن لها أن تنظم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الاقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بصورة منتظمة و منسقة و بأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصير بالموارد الموجودة وبالأحوال والظروف الاجتماعية و الاقتصادية السائدة، بحيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمنا للنتائج المستهدفة من الخطة"⁶¹. إن هذا المفهوم يعكس الطابع الاقتصادي والاجتماعي للتخطيط، ويصاغ المصطلح بالصيغة الفنية من خلال ترتيب عمليات التنظيم والتنسيق والسرعة في تحقيق الأهداف ، والتي يعتبرها مرتكزات الإطار العام للعملية وضمن هذا الاتجاه يعتبر التخطيط عملية مستمرة و بهذا أصبح التخطيط وفقا لهذا المنظور " أسلوبا علميا ومنهجا وفتنا،"⁶²، أما ما يخص التخطيط الإقليمي في الإستراتيجية التنموية المحلية المستدامة فهو مرتبط بضرورة التنسيق بين المحاور الأساسية الثلاثة، وهي المحور التنموي الاقتصادي والاجتماعي و البيئي، المرتبطة بالخطة الوطنية و تطبيقاتها الإقليمية و المحلية، وتوجيه المشاريع المستقبلية بالاتجاه المناسب آخذين بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى و الدروس المستفادة منها، وعموماً فالأمر الهام هو أن ندرك:⁶³

* **الخطة المركزية** : تتألف من مشروعات كبيرة تتولاها السلطة المركزية، وتوطنها في الأقاليم.

* **الخطة المحلية**: وتكون مؤلفة من مشروعات ذات طبيعة محلية وتتولاها السلطات المحلية في الأقاليم بقصد.

وتتجلى إستراتيجية التخطيط⁶⁴ في :

-توضيح الأدوار، مشاركة الرؤية والرسالة والأهداف والأنشطة للمجموعة، ووفير معيار لقياس التقدم .

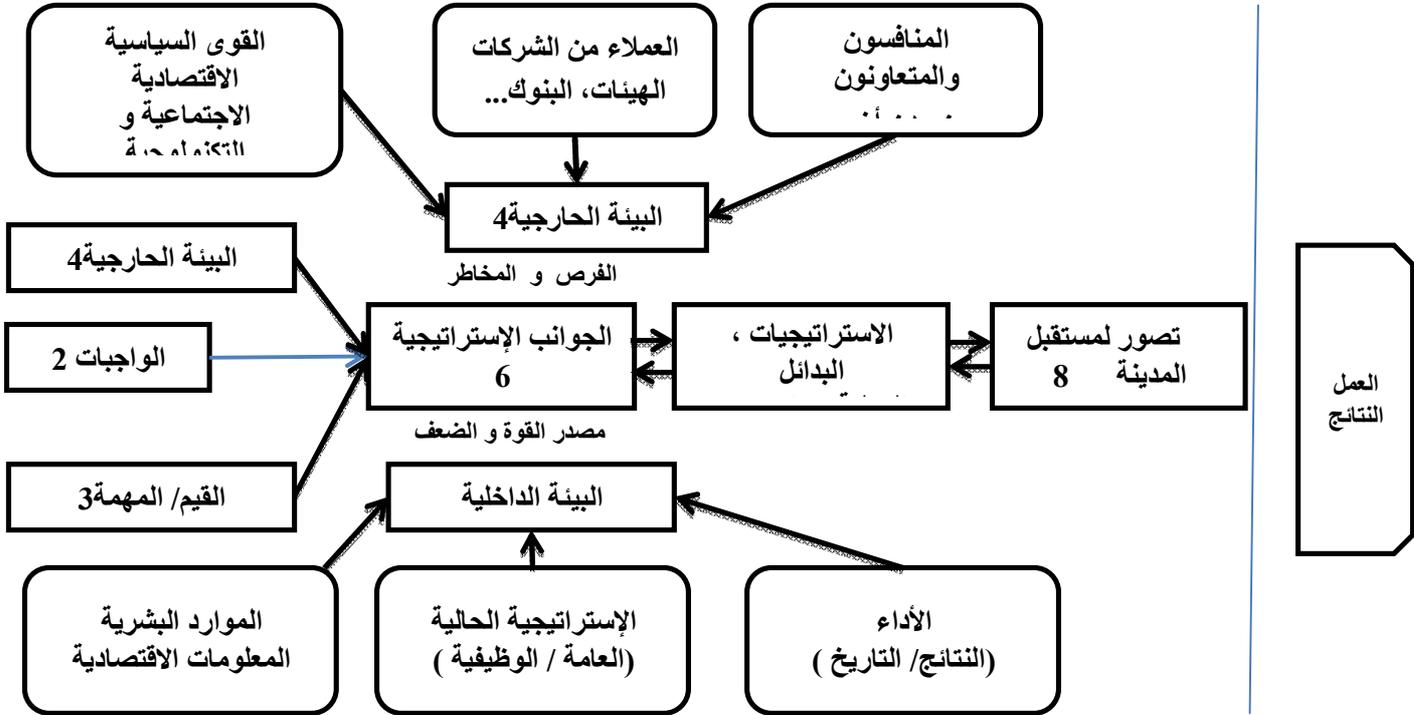
-حل المشاكل (عملية التخطيط نفسها يمكن أن تسهم في حل مشكلة)، إنشاء فرق أقوى و أجدى.

ومن خلال الشكل الموالي يمكن اختصار خطوات التخطيط المحلي ، على اعتبار بيئتين داخلية و خارجية تعمل على أساسهما الجماعات المحلية انطلاقاً من واجباتها ومهامها لتحقيق الأهداف التنموية في صورة مستقبلية، وهذا وفقاً للموارد المحلية المتاحة من جهة، و الخطة الوطنية الكلية من جهة أخرى، وتعزم الجماعات

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

المحلية أمرها على مكيايين، تشخيص مواطن الضعف والقوة في هيكلها الداخلي، واغتنام الفرص وإدارة المخاطر من البيئة الخارجية .

الشكل رقم (09) : خطوات وإستراتيجية التخطيط المحلي



Source :Bryson T ,William R , "Applying Private-sector Strategic planning in the public sector" , Journal of American planning association , V 53 , Issue 1 , 1987, pp 9 – 22 .

التحميل من الموقع

<http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/01944368708976631?journalCode=rjpa20#.Utb1rfv1XZc>:

تاريخ زيارة الموقع 14 - 1- 2014 .

يوضح الشكل السابق مقترح مراحل وخطوات إستراتيجية التخطيط المحلي التي يجب مراعاتها عند بناء خطة تنمية محلية، حيث يصور هذا الشكل مستويين من رصد المعلومات التي تساعد على ذلك، مستوى أول أو بيئة داخلية، وتصب فيها كل الخبرات المتراكمة للثروة البشرية والثروة المعلوماتية الاقتصادية، إضافة إلى الاستراتيجية التي تتبعها الإدارات المحلية في تسيير وتنفيذ مخططاتها الحالية وما وصلت إليه من نتائج وذلك من خلال رصد تاريخ أدائها، ويمثل هذا المصدر من المعطيات جانب القوة أو وجه الضعف في عملية التخطيط، أما المستوى الثاني وهو تعبير عن البيئة الخارجية فتصب فيه الأعوان الاقتصاديين الفاعلين في الإقليم وحتى خارجه من حيث النشاط، هؤلاء الأعوان يشكلون في الواقع جانبين مختلفين العملاء والمنافسين وكلاهما يساعدا -بحكمة المخطط- في تطعيم حركة التنمية المحلية بالاستدامة والاستمرار، والواقع ان هذا المصدر من المعطيات كما يوفر رصيذا من الفرص يجب استغلالها، فانه يشكل بوابة من المخاطر والحازفة بسبب تضارب المصالح والتماهي في المنافسة، عند استنفاد هاتين المرحلتين يقوم المخطط بتحديد الجوانب الاستراتيجية للعملية ككل بحصر الواجبات ورصد المهمات وتقييمها.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

ملا يمكن إغفاله هو أن التخطيط المحلي يعمل على تخفيف أعباء و تبعات التخطيط المركزي حيث تتولى الأجهزة المحلية التقصي و الإحصاء في أقاليمها بما يضمن نوعاً من التركيز و الأهمية ، كما تتبنى قضايا التخطيط للتنمية المحلية بدلا من تكديسها لدى الجهاز المركزي بانتظار معالجتها، هذا فضلاً عن أن التخطيط المحلي يساهم بدرجة كبيرة في إضفاء التماسك و التناسق بين مكونات الخطة الوطنية ككل، و تعميق السمات التشاركية في الممارسات التخطيطية للتنمية المحلية المستدامة .

المطلب 3: التمويل المحلي

ترتبط عملية التنمية بشكل عام بطبيعة التمويل الموجه إليها، و مادام الأمر متعلق بالتنمية المحلية فمن الأهمية بمكان تخصيص جانب من الإيرادات المحلية لبعث مصداقية أكبر لتحقيق المشاريع المسطرة محلياً، و تزداد مصادر التمويل المحلي أهمية إذا تعلق الأمر بالمحافظة على الجانب البيئي و التفكير في الأجيال المستقبلية، و هذا بمنظار التنمية.

الفرع الأول : مفاهيم عامة حول التمويل المحلي

كان لابد من التعرّيج على معنى مفردة التمويل لغوياً و في أدبيات الاقتصاد من اجل فهم موضوع التمويل المحلي لدينا، فهما يسمح لنا بالتعرف على جوانب المصطلح محلياً من شروط و مصادر.

1. مفهوم التمويل:

يُعبّر التمويل في أدبيات العلوم الاقتصادية بتحديد احتياجات الأفراد والمنظمات والشركات من الموارد النقدية وتحديد سبل جمعها واستخدامها ، والمعنى اللغوي يقترب كثيراً من هذا المفهوم حيث⁶⁵ :

1.1 لغة: جاء في قاموس المحيط مُلّت ، مالٌ وتمولتَ : كثر مالكٌ ومُلت (بالضم) أعطيته المال، بمعنى أن التمول (كسب المال) و تمولتَ كثر مالكٌ. فالتمويل هو : إنفاق المال ، و أموله تمويلاً أي زوده بالمال.

2.1 اقتصادياً: جاء في القاموس الاقتصادي عندما تريد المنشأة زيادة طاقتها الإنتاجية أو إنتاج مادة جديدة أو إعادة تنظيم أجهزتها ، فإنها تضع برنامجاً يعتمد على الناحيتين التاليتين:

1.2.1 ناحية مادية: يمحصر كل الوسائل المادية لإنجاح المشروع؛

2.2.1 ناحية مالية: تتضمن تكلفة و مصدر الأموال و كيفية استعمالها؛

فالتمويل هو الخلفية المالية للمشروع و طريقة استخدامه و أوجه إنفاقه على النحو الصحيح.

2. مفهوم التمويل المحلي:

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات الأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، و يعرف بأنه " كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة"⁶⁶ ، و لتنمية الموارد المالية فإنه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية، و أن يكون لكل منها موازنة مستقلة، يتم إعدادها على المستوى المحلي،

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

بحيث يتم ترشيد الإنفاق العام، وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، وإعداد الدراسات الفنية والاقتصادية وهيئة المناخ المناسب للاستثمار، وتنظيم الجهود الذاتية الخاصة بالأفراد والقطاع الخاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائب والرسوم في إطار ضوابط مركزية.⁶⁷

3. شروط التمويل المحلي:

إن تحقيق لا مركزية حقيقية أو تنمية محلية بدون تمويل محلي من الصعوبة بمكان، وذلك لأن الأدوار والمسئوليات المحلية، وكذلك سلطة اتخاذ القرارات المستقلة في الإنفاق عن السلطة المركزية، كما أن توزيع الموارد يكتسي أهمية متزايدة في جميع أنحاء العالم، وهذا ما يفرض منطقاً مفاده للموارد المالية المحلية شروط معينة لا بد من توافرها حتى تتصف بالتخصيص المحلي، وأهم هذه الشروط:⁶⁸

1.3 محلية المورد: يقصد بمحلية المورد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزاً بقدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية.

2.2 ذاتية المورد: يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحياناً، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

3.3 سهولة تسيير المورد: يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وتحصيله وكذا تكلفة تحصيله.....الخ.⁶⁹

الفرع الثاني: مصادر الموارد المالية المحلية:

وتنقسم موارد تمويل الإدارة المحلية إلى قسمين رئيسيين: هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية، فالموارد الذاتية هي تلك الناتجة عن الضرائب والرسوم المحلية الأصلية والمضافة على الضرائب والرسوم القومية إضافة إلى الموارد الخاصة والناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية المختلفة.

أما الموارد الخارجية فهي الناتجة عن المساعدات المالية التي تقدمها الدولة لوحداتها المحلية لدعم ميزانيتها إضافة إلى القروض والهبات والتبرعات، ويمكن إبرازها على النحو التالي:

1. الموارد المحلية الذاتية: تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعية والتي تعتمد عليها النظم المحلية ذاتياً في تمويل التنمية المحلية، هذه الموارد الذاتية تختلف في تنوعها ومقدارها من بلد إلى آخر بحكم الإمكانيات المالية المتوفرة لديه وبحكم الأنظمة الاقتصادية المتبعة، على أن أهم هذه الموارد هي:

1.1 الضريبة المحلية: تعرف الضريبة العامة بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبراً إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.⁷⁰

أما الضرائب المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.⁷¹

وبالتالي يتضح أن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطني وأفراد الدولة

التنمية المحلية المستدامة محصلة لتكنولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

مساهمة في الأعباء العامة، وبهذا فإن مواصفات الضريبة المحلية تتلخص في ضرورة أن تتحقق القواعد العامة للضريبة التي من أهمها تحقيق العدالة والمساواة في التوزيع بالإضافة إلى محلية الوعاء وسهولة تقدير الضريبة المحلية لتمكين المجالس المحلية من تخطيط مشروعاتها ووضع موازنتها تبعا للتقديرات المتوقعة لحصيلة الموارد المقدرة لها.⁷²

2.1 الرسوم المحلية: يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للإدارات المحلية.⁷³

للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم تفرض بقوانين وقرارات وزارية وليست محلية، ورسوم ذات طابع محلي وتفرض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء، ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة، أما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجر وحصيلة رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجر والمناجم ورسومات استهلاك المياه والكهرباء والغاز.....الخ.⁷⁴

3.1 إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية: يوجد أنواع من الإيرادات التي تتولد منها أملاك الهيئات العامة مثل الإيجارات التي تحصل عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل في شكل إقامة أو تشييد مساكن أو تأجيرها بإيجارات ملائمة لمحدودي الدخل فأصبحت بذلك هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات⁷⁵ سواء أكانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو تشغيلها أو إدارتها مباشرة لقاء أثمان محدودة تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو المقدمة لبعض الهيئات المحلية كقروض.

2. الموارد المالية الخارجية: إن التأكيد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.

1.2 الإعانات الحكومية: غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا.

وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات⁷⁶، وتؤدي هذه الإعانات أهدافا اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والثنية والمناطق الغنية، إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية إلى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

2.2 القروض⁷⁷: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

دون إذن من الحكومة، وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القرض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القرض عليه.

3.2. التبرعات والهبات⁷⁸: تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبه يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده، وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين تبرعات مقيدة بشرط عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية، وتبرعات أجنبية لا يمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء من هيئات أو أشخاص أجنب.⁷⁹

الخاتمة

تشمل التنمية في مفهومها عن ما يزيد عن النمو، فهي تتطلب تغييرا في محتوى النمو، بحيث يصبح أقل مادية و أفضل استخداما للطاقة، وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات، للمحافظة على رأس المال البيئي، وتحسين توزيع الدخل، وتخفيض الأزمات الاقتصادية. أما التنمية المحلية المستدامة هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية و البيئية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، يستدعي هذا بالدرجة الأولى تمويلاً محلياً لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية المستدامة، ذلك أنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية إلى مختلف المشروعات وتوجه الجهود الحكومية إلى إحقاق المشروعات التنموية الضرورية للمحليات.

تتولى الجماعات المحلية في المجتمعات المعاصرة- باعتبار أن الجماعات المحلية تقدم خدمات أساسية وضرورية للمجتمع، وتهدف إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة بأكبر عمق ممكن- النهوض بأعباء التنمية الشاملة للبلاد معتمدة في ذلك على مواردها الخاصة، بالإضافة إلى المساعدات التي تحصل عليها من برامج التنمية المخططة من طرف الدولة عن طريق الموازنة العامة من خلال سياسة الإنفاق العام، و استغلالاً للتوجه الدولي قبل الوطني للتنمية الإقليمية كركيزة أساسية للاستدامة في بعدها الإنساني، مع مراعاة للمعايير المتفق عليها عالمياً خاصة البيئي منها.

الجزائر وان كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو استراتيجية التنمية المستدامة من خلال تطبيق المخططات التنموية المتعاقبة، إلا أن هناك بعض العقبات وقفت دون ذلك مما أظهر بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية لوحدها، وإنما القدرة على تطبيق المخططات تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة التي تقف في وجه التنمية المستدامة بالبلاد.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

تقع التنمية المستدامة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع، لذلك كان على الحكومات أن تعمل على جعل سكان العالم أكثر وعياً واهتماماً بالبيئة و بالمشاكل المتعلقة بها، ليتملكوا المعرفة والمهارة والسبل و الحوافز و الالتزام للعمل كأفراد، أو مجموعات، من أجل إيجاد الحلول للمشاكل الآتية والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة .

إن مساندة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من اجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسياً من جهة ومن جهة أخرى اقتصادياً كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

الهوامش:

- 1 عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 10.
- 2 احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 2008،
- 3 فوزي عصام ، عدنان سليمان ، التنمية الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 1995، ص 142 .
- 4 محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية ، منشورات كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، 1998، ص 2 .
- 5 محمد فرحي، محمد قويدري، " التنمية الاقتصادية في الإسلام" مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، قالة، 3، 4 ديسمبر 2012، 42.
- 6 كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 63.
- 7 حربي موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرم، الطبعة الأولى 1993 عمان، الأردن، ص 50.
- 8 حربي موسى عريقات، نفس المرجع، ص 51.
- 9 محمد صالح القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 33 .
- 10 محمد صالح القرشي، نفس المرجع ، ص 36
- 11 انظر: رايح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، غير منشورة، الجزائر، 2007، ص 5.
- 12 رايح حمدي باشا، نفس المرجع، ص ص 6-7.
- 13 انظر: رايح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 8.
- 14 انظر : Abdelkader Sid Ahmed , Croissance et développement, Tome1, Office des Publications Universitaires, , Alger, 1981 , volume2, p 279-287
- 15 عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية، محاضرات في مقياس التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز ، المملكة السعودية، ص 42، متوفر على الموقع: www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/EDP1.pdf بتاريخ: 28-3-2014
- 16 Robert W. Kates, Thomas M. Parris, and Anthony A. Leiserowitz, "WHAT IS SUSTAINABLE DEVELOPMENT?" article published in Science and Policy for Sustainable Development, April 2005, Vol 47, N 3, 10
- 17 Jati Sengupta, Understanding Economic Growth, Springer Science+Business Media, LLC, 233 Spring Street, New York, NY 10013, USA, 2011, p 7.
- 18 للأمم المتحدة ، تقرير المدير التنفيذي عن حسن الإدارة البيئية الدولية، المنبثق عن اجتماع الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء، 18 افريل 2001 ، ص 8 .
- 19 الأمم المتحدة ، نفس المرجع ، ص ص 8-9 ، بتصرف .
- 20 بن الطاهر حسين ، "التنمية المحلية و التنمية المستدامة " ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خير ، بسكرة ، 2012 ، ص 459 .
- 21 عبد الله محمد إبراهيم، التوجه المنظومي نحو التنمية المستدامة، مداخلة على شكل PPT ، ص 4 ، موجود على الرابط: <http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDUQFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.satcentral.com%2Fdoc%2Fpowerpoint%2F2.ppt&ei=DfO5UcTyMqmJ4gTU9IH4AQ&usq=AFQjCNFEC3qPJ6P>
- 22 الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 9، بتصرف.

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

²³ عبد الله محمد إبراهيم، نفس المرجع، ص 12 .

²⁴ بوشنقير إيمان، شبيبة بوعلام عمار، "قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة"، مقال منشور على الرابط :

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CDUQFjAA&url=http%3A%2F%2Frooad.net%2Fuploads%2Fnews%2Fmkalt_bwshnkyr333_ayman_algzair.docx&ei=WDC8UoOfKMn64QTdqoAY&usq=A FQjCNEjOREB7Saq6VHat1MKLiTn6rMWhw&sig=9SbbbZle1cMRgMLKsEe2Ng&bvm=bv.58187178,d.bGE

تاريخ الزيارة 26-12-2013 .

²⁵ مصطفى العبد الله الفكري، "التنمية البشرية والتنمية المستدامة"، مجلة الحوار المتمدن، ع 628، عمان، 2003، ص 4.

²⁶ Paul Chatterton & Sophie Style, Putting Sustainable Development into Practice? The role of local Policy partnership networks, Local Environment, Vol. 6, No. 4, 2001, p442.

²⁷ Holmberg, J., Making Development Sustainable : Policies for a small Planet from the International Institute for Environment and Development, London, Earth scan Publication, pp 321-322.

-et voire aussi : Robert Isabelle, « La diffusion du concept de développement durable au sein des familles : une étude exploratoire », Recherches familiales, 2006/1N°3, p. 150. sur le site : <http://www.cairn.info/revue-recherches-familiales-2006-1-page-149.htm> , visite le 29-12-2013.

²⁸ عثمان محمد غنيم، ماجدة ابو زنت، مرجع سبق ذكره، ص 25.

²⁹ ريدة ديب، سليمان مهنا، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد 25، ع 1، 2009، ص 489.

³⁰ انظر : ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 489-491 .

³¹ عبوش سعيد، إشكالية الزراعة الجبلية والتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الريفي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 69-70، يتصرف .

³² François Gourdon , Anne-Marie Sacquet, Territoires et Développement durable «Guide des collectivités territoriales pour la mise en œuvre d'un développement durable, Comité français pour l'environnement et le développement durable , p 12.

³³ عمير محمد عبد الوهاب، "الحكم المحلي والتنمية المحلية" ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي : التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق تنمية شاملة و محاربة الفقر ، اصدرات المنظمة العربية للتنمية الإدارية / مصر ، 2008 ، ص 19 .

³⁴ Ministère des Affaires étrangères à Luxembourg, Direction de la Coopération au Développement, "DÉVELOPPEMENT LOCAL Appui à la décentralisation et la gouvernance locale "Stratégies et Orientations, P 9, sur le site : <http://cooperation.mae.lu> , visite le 28-12-2013

³⁵ Charif Mustapha, " Zone Industrielle et Développement Locale : Quelle Articulation ?", Revue du chercheur N° _ 08/2010,p52.

³⁶ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 13.

³⁷ Savey S. "Espace territoire, développement local". In : Duché G. (ed.). Territoires en mutation. Montpellier : CIHEAM(Cahiers Options Méditerranéennes; n. 3,1994,. P40

³⁸ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³⁹ منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003، ص 23.

⁴⁰ عبد العظيم عثمان احمد الإمام، دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، مجلة دراسات افريقية ، عن جامعة إفريقيا العالمية، العدد 43، ص 129. المقال متوفر على الموقع : http://www.iaa.edu.sd/oral/iaa_magazine/african_studies/43/43index.htm تاريخ زيارة الموقع 29-12-

2013

⁴¹ Guide d'introduction au métier d'animateur de développement local, Groupe de Recherche et de réalisations pour le Développement Rural (Migration, citoyenneté, développement), France, 2007, p 6. "sur le site :www.grdr.org"

⁴² سعداوي موسى ، سعودي محمد، " الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، مداخلة في الملتقى الوطني حول التنمية المحلية المستدامة - البعد البيئي -، المركز الجامعي بالمدينة ، أيام 3-4 مارس 2008 ن ص 2 .

⁴³ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة ماجستير تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة سطيف ، 2011 ، ص 64 .

⁴⁴ غربي احمد ، "إبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، جامعة المدية ، عدد 4، 2010 ص 05

التنمية المحلية المستدامة محصلة لكونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي

- 45 بوقرة رايح، عريوة محاد، إستراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر في إطار برامج دعم التنمية المحلية المستدامة، مداخلة في المنتدى الدولي حول .استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، أيام 15-16 نوفمبر 2011، ص 9.
- 46 أحمد شريقي، " تجربة التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، مجلة علمية إلكترونية محكمة، عدد 40، 2009، ص 4.
- 47 بوقرة رايح، عريوة محاد، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- 48 مختار بوروينة "المشاركة لتحديد أهداف التنمية المحلية المتجاوبة مع تطلعات المواطن"، صوت الأحرار، يومية جزائرية، منشورة بتاريخ نوفمبر 2012، متوفرة على الرابط: <http://sawt-alahrar.net/oldsite/modules.php?name=News&file=article&sid=25877> تاريخ الزيارة 2-1-2014.
- 49 انظر : محمد خشمون ، " المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية"، مجلة الباحث الاجتماعي ، عدد 10، عن جامعة قسنطينة، 2010 سبتمبر .
- 50 بومدين طاشمة، "الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، تواصل ، عدد 26، مجلة تصدر عن جامعة عدن ، اليمن ، 2010، ص 26 .
- 51 محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية ، دار العموم ، الجزائر، 2004، ص 9.
- 52 قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الإداري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998، ص 422 .
- 53 عكوشي عبد القادر، التنظيم في مؤسسات الإدارة المحلية، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 55
- 54 مشري محمد الناصر ، مرجع سبق ذكره ، ص 81 .
- 55 حسين عبد المطلب الأسرج ، "دور أدوات الحكومة في تطوير مؤسسات الأوقاف"، بحث مقدم إلى المؤتمر العام الثاني عشر بعنوان: " الإدارة الرشيدة وبناء دولة المؤسسات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة - جمهورية مصر العربية، خلال المدة 8 - 10 سبتمبر 2012، ص 4
- 56 بومدين طاشمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .
- 57 بومدين طاشمة، نفس المرجع ، ص 30 .
- 58 Chaker Ben Aich et autre, La Gouvernance Locale, Ministère De Développement régional et La Planification, Tunisie ; 2012, P 4.
- 59 Ibrahima Gaye, La Gouvernance au Sénégal : Effet De La Proximité de L' élu au Citoyen, Afrobarometr Briefing Papier No 95, Octobre 2010 ? P 5.
- 60 رايح حمدي باشا، مرجع سبق ذكره، ص 20.
- 61 حربي موسى عريقات، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، الطبعة الأولى 1993 عمان، الأردن ، ص 137.
- 62 أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة ، مصر ، 1976، ص 39.
- 63 محمود الحمصي، التخطيط الاقتصادي، دار الطلبة للطباعة والنشر ، ط 3 ، بيروت لبنان ، ص 148.
- 64 انظر: رايح حمدي باشا، التخطيط وتوجهاته الجديدة بالجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص 30-44.
- 65 ميلود زيد الخير، "ضوابط الاستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي"، مداخلة في المنتدى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي ، الواقع ورهانات المستقبل " ، جامعة غرداية ، يومي 23-24 فيفري 2011، ص 1 .
- 66 عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص 22 .
- 67 مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. " تمويل الخليات " . القاهرة: . <http://www.Parc.egypt.com> يوم الإطلاع 2012/05/02.
- 68 انظر :خالد سمارة الزغي. "تنظيم السلطة الإدارية"، بحث مقدم في المنتدى الدولي حول الحكم المحلي و البلديات في ظل الادوار الجديدة للحكومة الشارقة، مارس 2008، المنشور في كتاب أعمال المؤتمرات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مصر، 2009، ص 167.
- 69 محمد حاجي. "التمويل المحلي وإشكالية العجز في البلديات". المنتدى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية المنظم بتاريخ: 01-02 ديسمبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باتنة، ص 06.
- 70 سوزي عدلي ناشد. المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 115.
- 71 مراد محمد حلمي. " مالية المبيعات العامة المحلية " . مصر: مطبعة نهضة مصر، 1962، ص 63.
- 72 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 73.
- 73 انظر :خالد سمارة الزغي، مرجع سبق ذكره، ص 175.
- 74 سمير محمد عبد الوهاب. " الحكم المحلي في ضوء التطبيقات المعاصرة " . القاهرة: دار الجلال للطباعة والنشر، 2003، ص 252.
- 75 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 82.
- 76 حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، الجزائر، دار المحمدية العامة، 1999، ص 47.
- 77 انظر :خالد سمارة الزغي، مرجع سبق ذكره، ص 176
- 78 انظر :خالد سمارة الزغي، نفس المرجع ، ص 177.
- 79 لحضر مرغاد ، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .